



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثمانون

روما، 17 ديسمبر/كانون الأول 2003

البيان الخاتمي الذي ألقاه

الرئيس لينارت بوغه

أمام الدورة الثمانين للمجلس التنفيذي

السادة المدراء المؤقرون،

أود أن أجمل ما دار من مناقشات وأبرز ما أخذ من قرارات في هذه الدورة.

افتتحت الدورة سارة لقيت ترحيبا شديدا مفادها استلام وثائق مساهمات وغيرها من المدفوعات بما يعادل أكثر من 50% من إجمالي التعهدات للتجديد السادس لموارد الصندوق مما يسمح بإعلان نفاذ مفعوله. كذلك فقد وصف المدير التنفيذي لفرنسا بـإجاز الزيارة الميدانية التي قام بها لل المغرب مع المدير التنفيذي لرومانيا، وأشار المجلس في الانطباع الإيجابي الذي خرج به عن الصبغة التشاركية لمشروعات الصندوق في المغرب والأثر الذي تخلفه على حياة الناس في مناطق المشروعات وما حولها. وقد رحب الرئيس بكلمة المدير التنفيذي لفرنسا وحث غيره من المدراء التنفيذيين على القيام بزيارات ميدانية مماثلة في نطاق البرنامج الذي صادق عليه المجلس في دورة سبتمبر/أيلول 2003.

وقد نظر المجلس التنفيذي في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، واطلع على المعلومات الواردة في التقرير المرحلي عن تنفيذ النظام كما هو وارد في الوثيقة EB 2003/80/R.2. ووافق على إطار قطاع التنمية الريفية كما هو وارد في الوثيقة EB 2003/80/R.3. كذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن الأوزان الترجيحية التي ستستخدم لعوامل الأداء وحجم الأُس، كما وصفه اقتراح الرئيس المقدم إلى دورة سبتمبر/أيلول 2003 وكما تنص عليه الوثيقة EB 2003/79C.R.P.3.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر، نيابة عن المجلس، عن امتناننا العميق لجميع أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي الخاص بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على الجهد الذي بذلوه والذي سمح لنا بإنتهاء هذه المسألة. والآن نستطيع المضي قدماً بتنفيذ هذا النظام بما يتماشى مع الجدول الزمني المتفق عليه.

وقد أدى منسق القائمة جيم ببيان عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، عبر فيه عن دعم القائمة لتطوير النظام وتنفيذه. إلا أنه نقل قلق القائمة جيم من بعض التوصيفات ذات الصلة بالمؤشرات وال الحاجة لتحديد مصادر البيانات التي ستستخدم. وستعكس وقائع دورة المجلس التنفيذي بالكامل هذه التعليقات وكذلك الملاحظات الخاصة التي أدى بها المدير التنفيذي للمكتب حول المؤشرات التي ستستخدم في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

ثم استعرض المجلس البرنامج التجريبي المقترن للحضور الميداني (الوثيقة 4.R.80/2003) ورحب بمواجيز المبادرات الواردة في الوثيقة الإعلامية (EB 2003/INF.7). وبتقديرهم الصندوق للمضي قدماً في تنفيذ البرنامج التجريبي، أكد عدد من المدراء التنفيذيين على أهمية الصندوق في حوار السياسات وبناء الشراكات، وبخاصة من خلال وثائق استراتيجيات الحد من الفقر والأطر الاستراتيجية القطرية والقطاعية. وقد أشار رئيس مجموعة العمل التابعة للجنة التنفيذية والخاصة بالبرنامج التجريبي للحضور الميداني في تقريره (الوثيقة EB 2003/R.52)، إلى أهمية تقييم البرنامج التجريبي في وقت يسمح باستقاء الدروس المستفادة منه للمشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق. وفي الوقت الذي سترصد فيه تنفيذ البرنامج، ستقوم مجموعة العمل بالتركيز على صلاته بالإشراف والإقراض على أساس الأداء وتطوير الاستراتيجيات القطرية.

وأود مرة أخرى أنأشكر مجموعة العمل على مساهمتها القيمة.

نظر المجلس التنفيذي في سياسة الصندوق الخاصة بتمويل المنح، وبعد بعض المناقشات اتفق على تبني السياسة بما يتماشى مع التوصيات الواردة في الفقرتين 49 و 50 من الوثيقة 5.R.80/2003، شريطة خضوعها للإيضاحات والتعديلات الواردة في EB 2003/C.R.P.1. وسيرفع تقرير عن تنفيذ هذه السياسة إلى المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول 2005 بما يتماشى مع الموصفات الواردة في C.R.P.1.

كما استعرض المجلس الإطار المقترن لنظام إدارة النتائج (الوثيقة 6.R.80/2003). وفي حين لاحظ المجلس أن النظام طموح، إلا أنه صادق على نهج ونظام قياس نتائج وأثر البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق والإبلاغ عنها.

وقد لاحظ المدراء التنفيذيون أن هذا الإطار سوف يخضع لتطوير والاختبار والتشذيب، وتقديموا باقتراحاتهم بهذا الصدد. وتم الاتفاق على أن يقوم الصندوق، في تنفيذ هذا النهج، بتطوير مؤشرات نتائج من المستوى الثاني للمجموعات الخمس من الأنشطة التي لم تطور مؤشرات نتائج لها بعد، كما تم الاتفاق على تطوير مؤشرات للإنجاحية والدخل من المستوى الثاني لجميع المجموعات على وجه العموم. وساد الاتفاق أيضاً على أن المشروعات التي تبادر بها المؤسسات المتعاونة ولا يشترك فيها الصندوق إلا بحكم كونه جهة ممولة بسيطة لن تدرج في نظام قياس النتائج كما تم اقتراحته في الفقرة 32، شريطة أن تبقى نسبة هذه المشروعات في مستوياتها الحالية، أي لا تشكل أكثر من

5 في المائة. وأخيراً، تم الاتفاق أيضاً على أن مسألة إسهام الصندوق في النهج القطاعية والبرامجية يتطلب معالجة أكثر انتظاماً في دورة مستقبلية من دورات المجلس. في هذه الأثناء، سيتم شطب الفقرة 33 من (الوثيقة EB 2003/80/R.6) التي تقترح استبعاد مثل هذه المشروعات من النظام، وإبقاء المسألة قيد المراجعة والنظر.

وسيتم تقديم تقرير مرحلٍ عن هذا النظام إلى دورة سبتمبر/أيلول 2004 للمجلس التنفيذي على أن يشمل التقرير السنوي عن حافظة المشروعات في أبريل/نيسان 2005 معلومات مجمعة عن النتائج والأثر.

بعدئذ قدم رئيس لجنة التقييم تقريري اللجنة عن دورتيها الأخيرتين (الوثيقة EB 2003/80/R.7 و الوثيقة EB 2003/80/R.8). وبمصادقته على فحوى التقريرين، طلب المجلس من مكتب التقييم ضمان إتاحة تقييم أنساط الإشراف على مستوى المنظمة في المشروعات التي يدعمها الصندوق لجميع المدراء التنفيذيين للتعليق عليها. وقد تمت مناقشة استجابة إدارة الصندوق لهذا التقييم واستتم صياغتها رسمياً بالترافق مع الاتفاق عند نهاية التقييم الذي ستم إتاحته مع تقرير التقييم في العام 2004.

وقد لاحظ المجلس التنفيذي أيضاً المعلومات الواردة في التقرير الثاني عن وضع القدم المحرز في التقييم الخارجي المستقل للصندوق (الوثيقة EB 2003/80/R.9). ورحب المدراء بالتقدم المحرز منذ منتصف سبتمبر/أيلول 2003 فيما يتعلق بتعيين الجهة المقدمة للخدمات للتقييم الخارجي المستقل وهي: Information, Training and Development Limited (ITAD) ، والعمل الذي شرعت به في مرحلة استهلال التقييم في ديسمبر/كانون الأول 2003.

ومن ثم انقل المجلس إلى النظر في المسائل المالية فاستعرض وضع مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2003/80/R.10 وضميتها). وقد لاحظ المدراء أن إجمالي التعهدات، بما في ذلك المساهمات التكميلية، قد بلغ 493.7 مليون دولار أمريكي، أي 88.2% من المبلغ المستهدف وقدره 560 مليون دولار أمريكي. وقد وصلت قيمة وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات بموجب التعهدات غير المستندة إلى وثائق مساهمات إلى 248.1 مليون دولار أمريكي، أي 50.2% من إجمالي التعهدات. ويسعدني أن أخبركم بأننا قد تلقينا للتو وثيقة مساهمة من فنزويلا قدرها 5.6 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بوضع مساهمات التجديد الخامس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 203/80/R.11 وضميتها)، فقد لاحظ المجلس أنه وبتاريخ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 بلغ إجمالي التعهدات بما في ذلك المساهمات التكميلية 462.5 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات غير المستندة إلى وثائق مساهمات 395 مليون دولار أمريكي أي 85.4% من إجمالي التعهدات. وتم استلام دفعة أخرى قدرها 8.8 مليون دولار أمريكي، والتي تشكل الرصيد المتبقى من مساهمة فرنسا، بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول 2003. وحيث إن فترة التجديد الخامس تنتهي في فبراير/شباط 2004، فقد تم حتى الدول الأعضاء التي مازالت عليها مستحقات متأخرة إلى المبادرة بتسديدها في أقرب وقت ممكن.

بعدها استعرض المجلس التقرير الخاص بحافظة الاستثمارات للفصل الثالث من العام 2003 (الوثيقة EB 2003/80/R.12 وضميتها) ولاحظ المدراء أن الدخل الصافي الإجمالي للأشهر التسعة الأولى من العام قد بلغ

75.8 مليون دولار أمريكي. كما لاحظوا أيضاً أنه وبتاريخ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، قدر الدخل الصافي الإجمالي بحوالي 78 مليون دولار أمريكي، أي ما يقدر بمعدل عائد صافٍ إجمالي قدره 3.61 في المائة.

واستعرض المجلس أيضاً التقرير الخاص بسياسة الاستثمار في الصندوق وعلاقتها بسلامة الاستثمار وإدارة الأصول والخصوم ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بسلامة الاستثمار (الوثيقة 13 EB 2003/80R)، رحب المجلس بعزم الإدارة على تنفيذ توصيات مجموعة ماديسون الاستشارية بحلول يونيو/حزيران 2004 على أن يتلقى المجلس تقارير منتظمة عن التنفيذ. كذلك فقد تمت المصادقة على إطار إدارة الأصول والخصوم (الوثيقة 14 EB 2003/80R) كوسيلة لإدارة التعرض للمخاطر المالية بصورة فعالة. كما لاحظ المجلس أيضاً، النتيجة التي خلص إليها الاستعراض ومفادها أن ممارسات رفع التقارير الحالية في الصندوق توفر ما يكفي من معلومات للمجلس حول الوضع المالي للصندوق فيما يخص الاستثمار.

واستعرض المجلس الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في هذه الدورة (الوثيقة 15 EB 2003/80/R وضميتها) ووافق على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً بما يعادل 243.3 مليون دولار أمريكي. وقد رحب المدراء بحقيقة أن الاستخدام الصافي الإضافي المتوقع لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً عام 2003، على أساس صافي التدفقات العائدة المتوقعة بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول يعادل 41.3 مليون دولار أمريكي، أي بتراجع ملحوظ عن السنوات الماضية حيث كان بحدود 154 مليون دولار أمريكي عام 2001 و 14 مليون دولار أمريكي عام 2002.

ثم انتقل المجلس إلى استعراض برنامج عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل فيه والميزانية الإدارية لعام 2004 (الوثيقة 16 EB 2003/80R Rev.1) وصادق على برنامج العمل المخطط له للصندوق للعام 2004 بقيمة 462.5 مليون دولار أمريكي - أي بزيادة قدرها 3% عن مستوى عام 2003 - ملاحظاً أن هذا المستوى قد يعدل خلال العام 2004 بما يتماشى مع مستوى الموارد المتاحة. كما صادق المجلس على مرفق تمويل تجهيز البرامج بما يعادل 29.7 مليون دولار أمريكي للعام 2004.

وفوض المجلس بصلاحية رفع ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2004 إلى الدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين بما قيمته 51.4 مليون دولار أمريكي وبما قيمته 4.2 مليون دولار أمريكي لمكتب التقييم. كما وافق على اقتراح تعديل القواعد الناظمة المالية في الصندوق وتطبيقها على ميزانية العام 2003، مما يسمح بالتفويض بتطبيق سياسة ترحيل ما نسبته 3 في المائة.

وحيث إن المجلس لم يصادق على الاقتراح القائل بعرض البرنامج ومرافق تجهيز تمويل البرامج وطلب المصادقة عليهما بصورة منفصلة بدءاً من العام 2004 فصاعداً، سيتم شطب المقطع (ب) من الفقرة 128 من الوثيقة (EB 2003/80/R.16 Rev.1). علاوة على ذلك، سيتم تنفيذ ورصد برنامج العمل والميزانية الإدارية لعام 2004 ورفع التقارير عنهم مع عروض لكل من الميزنة القائمة على الأنشطة وعروض فئات الإنفاق التقليدية.

كذلك ستسجل وقائع هذه الدورة ما مفاده أن عملية استعراض برنامج العمل والميزانية الإدارية ستتطرق خلال الدورة القادمة للجنة مراجعة الحسابات.



وقد لاحظ المدراء أن العديد من المبادرات الجارية حالياً تشكل عبأً إضافياً معتبراً على المؤسسة. وينتشر العديد من هذه المبادرات من هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق، في حين ينتشر بعضها الآخر من برنامج التغيير الاستراتيجي الذي يتم إجراؤه لتحسين العمليات ضمن الصندوق. وما هو واضح، فإن المبادرات الجديدة والمعتبرة تشكل تحديات سواء لجهة التخطيط أو التنفيذ. وبهذا الصدد لابد، من وجود مرونة أكبر في استخدام الموارد على سبيل المثال بين المستشارين والموظفين بموجب الفصل العاشر والموظفين المعينين لمدة محددة. كذلك لابد من الانخراط بحوار مع المجلس فيما يخص التوفيق وتحديد الأولويات بحيث تستطيع معاً تنفيذ الابتكارات الجديدة لزيادة تعزيز الصندوق بأكثر الطرق فعالية. وهنا، لابد لي من أن أعترف وأعبر عن تقديرني للالتزام العميق الذي يظهره موظفو الصندوق مما جعلهم يستجيبون لهذه التحديات بصورة ملفتة للنظر ومثيرة لإعجاب. علاوة على ذلك، لابد لنا من أن ندرك أن عباء العمل الذي يتحملوه وما ينجم عنه من ساعات عمل طويلة أمر غير مستدام على المدى البعيد. والإدارة ترصد هذه العمليات عن كثب بهدف تعديل عباء العمل مما يجعله معقولاً ومستداماً.

وقد صادق المجلس على تقرير لجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة 17.R. 2003/80) كما عرضها رئيس اللجنة. وللإنتباه عزم اللجنة على عرض المبادئ التوجيهية لتوريد السلع والأعمال والخدمات الاستشارية بموجب قروض ومنح الصندوق على المجلس التنفيذي في دورته القادمة للمصادقة عليها، ونتيتها عقد حلقة تدريسية في يونيسيف/جزيران 2004 لعرض تحليلات أجرتها مجموعة إدارة الأصول والخصوص حول إدارة مخاطر الاستثمارات في الصندوق. وفيما يتعلق بالنسبة المؤدية للأوراق المالية في حافظة استثمار اتنا، فإنني أود أن أؤكد مجدداً على أن هذه المسألة ستختضع للمراجعة والتحليل الدقيقين مع الأخذ بعين الحساب أيضاً تعليقاتكم عليها.

وفي نطاق مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المطلقة بالديون (الوثيقة 18.R. 2003/80)، فقد صادق المجلس التنفيذي على الاقتراح المعدل للتخفيف من ديون بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما صادق أيضاً على رفع التقرير المرحلي الخاص بمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المطلقة بالديون إلى مجلس المحافظين مع بعض التعديل البسيط في الفقرة 27.

ثم نظر المجلس التنفيذي في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لأرمينيا (الوثيقة 19.R. 2003/80)، وكولومبيا (الوثيقة 20.R. 2003/80)، وباكستان (الوثيقة 21.R. 2003/80)، وسيراليون (الوثيقة 22.R. 2003/80) وجمهورية تنزانيا المتحدة (الوثيقة 23.R. 2003/80). وصادق بعد ذلك على 14 برنامجاً ومشروع عاً: ستة منها في أفريقيا، وثلاثة في آسيا والمحيط الهادئ؛ واثنين في أمريكا اللاتينية والカリبي؛ وثلاثة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسيتم تسجيل امتناع الولايات المتحدة عن المصادقة على المشروع المقترن للسودان في محضر وقائع الدورة. كذلك فقد وافق المجلس على تمديد تاريخ نفاذ مفعول القرض المنوح لبرنامج التمويل الريفي التعاوني في لبنان. كما صادق على أربع منح مقرحة في هذه الدورة.

واستعرض المجلس الوثيقة الخاصة بأنشطة المشروعات المقررة للفترة 2003-2004 (الوثيقة 41.R. 2003/80)، محلياً بالمعلومات التي توفرها عن المشروعات في ذخيرة المشروعات ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية قيد الأعداد والمخطط لها لعام 2004.



ونظر المجلس في التقرير المرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (الوثيقة 80/R.42 2003) ولاحظ الإطار الزمني للتنفيذ الكامل للبرنامج الذي يخضع لمراجعة تحليلية للاستفادة من الدروس المستفادة من عام 2003.

ثم نظر المجلس بعده في التقرير النهائي للتجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000-2002) (الوثيقة EB 2003/80R. 43) وأيضاً في التقرير المرحلي للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا (الوثيقة 80/R.44 2003) والوثيقة الخاصة بالدروس المستفادة للإئتلاف الدولي المعنى بالأراضي (الوثيقة 80/R.45 2003) وأوصى المجلس برفع الوثيقتين الأخيرتين إلى مجلس المحافظين في دورته السابعة والعشرين في فبراير/شباط 2004.

وقد لاحظ المجلس التنفيذي المعلومات الواردة في برنامج الجهات المانحة متعددة الأطراف المشترك بين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والصندوق لاستئصال الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية والカリبي (الوثيقة EB 2003/80/R.46)، وفرض بصلاحية التفاوض على اتفاقية تعاون بين الصندوق وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الوثيقة 80/R.47 2003). كما أوصى المجلس أيضاً برفعاقتراح القاضي بقيام مجلس المحافظين بتقويض المجلس التنفيذي صلاحية إنشاء حسابات أمانة للجهات المانحة متعددة الأطراف (الوثيقة 80/R.50 2003) إلى مجلس المحافظين في دورته القادمة.

ونظر المجلس في برنامج الأحداث المرافق للدورة السابعة والعشرين لمجلس المحافظين وصادق على جدول أعمالها المؤقت المعدل (الوثيقة 80/R.48 2003). وقد لاحظنا الاقتراح القاضي بتوفير وثيقة إعلامية لمجلس المحافظين عن النقدم المحرز في تطوير وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وسوف تقوم بمتابعة هذا الطلب.

أخيراً، وافق المجلس التنفيذي على تواريخ دوراته لعام 2005 (الوثيقة 80/R.49 2003) وتبعها بموافقتها على نشر الوثائق المقدمة إلى دورته الحالية على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الانترنت.

قبل اختتام هذه الدورة، أود أن ألقى بتحية الوداع على المدراء التنفيذيين لباكستان، وبينما ورومانيا الذين أنهوا مدة عملهم كأعضاء مناوين في المجلس بنهاية هذه الدورة. لقد كانت إسهاماتكم في مداولاتنا مثمرة وقيمة على الدوام في توجيه وقائع مداولات المجلس. وبالنهاية عنا جميعاً اسمحوا لي أن أعبر لكم عن عميق تقديرني وامتناني وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق فيما ستقومون به في المستقبل.

كذلك فإني سأخذ بضعة دقائق أخرى لأعبر عن امتنانا لمضيفينا الأكارم في برنامج الأغذية العالمي موظفين وإدارة الذين كانوا، أقل ما يقال، متميزين في تعاونهم معنا ومساعدتهم لنا. فهم لم يكتفوا بالسماح لنا باستخدام مرافقهم فحسب، وإنما بذلوا ما بوسعهم أيضاً لجعل مدراء المجلس التنفيذي وموظفي الصندوق يشعرون وكأنهم في بيوتهم. لجيم موريس ولكل الموظفين في برنامج الأغذية العالمي الذين ساعدونا على إنجاح هذه الدورة خالص تقديرنا وشكراً.

سيداتي وسادتي

لقد تناولنا في هذه الدورة، بصورة بناءة وفعالة في اعتقادى، جملة واسعة من القضايا ذات الأهمية القصوى لتطور الصندوق في المستقبل. واسمحوا لي أن أشكركم جميعاً على توجيهاتكم ودعمكم وأتمنى لكم نهاية عام سعيدة وبداية عام أسعد وعودة سالمة إلى دياركم.

